

بحار الأنوار

[256] ولا مكان ولا حين ولا زمان، عدمت عند ذلك الآجال والاوقات، وزالت السنون و الساعات، فلاشئ إلا الواحد القهار الذي إليه مصير جميع الامور، بلا قدرة منها كان ابتداء خلقها، وبغير امتناع منها كان فناؤها، ولو قدرت على الامتناع لدام بقاؤها، لم يتكأده صنع شئ منها إذ صنعه، ولم يؤده منها خلق ما برأه وخلقها، ولم يكونها لتشديد سلطان، ولا خوف من زوال ونقصان، ولا للاستعانة بها على ند ؟ كاشر، ولا للاحتراز بها من ضد مشاور، ولا لازدياد بها في ملكه، ولا لمكاثرة شريك في شركه، ولا لوحشة كانت منه فأراد أن يستأنس إليها، ثم هو يفنيها بعد تكوينها للسأم (1) دخل عليه في تصريفها وتدبيرها، ولا لراحة واصله إليه، ولالثقل شئ منها عليه، لا يملطه طول بقائها فيدعوه إلى سرعة إفنائها، لكنه سبحانه دبرها بلطفه، وأمسكها بأمره، وأتقنها بقدرته، ثم يعيدها بعد الفناء من غير حاجة منه إليها، ولا استعانة بشئ منها عليها، ولا لانصراف من حال وحشة إلى حال استيناس، ولا من حال جهل وعمى إلى حال علم و التماس، ولا من فقر وحاجة إلى غنى وكثرة، ولا من ذل وضعة إلى عز وقدرة. تبيان: لا يشمل بحد أي بالحدود والنهايات الجسمانية، أو بالحد العقلي المركب من الجنس والفصل، ولا يحسب بعد أي بالاجزاء والصفات الزائدة المعدودة، وقال ابن أبي الحديد: يحتمل أن يريد لا يحسب أزليته بعد أي لا يقال له: منذ وجد كذا وكذا كما يقال للأشياء المتقدمة العهد، ويحتمل أن يريد به أنه ليس بمماثل للأشياء فيدخل تحت العدد كما تعد الجواهر وكما تعد الامور المحسوسة أقول: وقد مر تفسير كثير من الفقرات. قوله عليه السلام: إذا وجد له أمام أي لو جرت عليه الحركة لكان له أمام يتحرك إليه، وحينئذ يستلزم أن يكون له وراء لانهما إضافتان لا تنفك إحدیهما عن الاخرى وذلك محال لان كل ذي وجهين فهو منقسم، وكل منقسم ممكن، ويحتمل أن يكونا كنايتين عما بالقوة وما بالفعل، ليشمل سائر أنواع الحركة كما أو مأنا إليه سابقا. قوله عليه السلام: ولالتمس التمام أي الحركة إنما تكون لتحصيل أمر بالقوة فمع عدمه ناقص، والنقص عليه محال.

(1) أي لالمالة.